الوزن النسبي لقطاع التجارة من ٧,٨٪ الى ١٢,٥٪ خلال الفترة نفسها. اما عمال قطاع الخدمات المالية فقد ارتفع وزنهم النسبي من ٢,١٪ الى ٢,٤٪ بين ١٩٧٢ و١٩٨٠.

بعض مظاهر تطور الخصائص النوعية للطبقة العاملة

اذا كانت الاحصاءات الرسمية المتوفرة لا تقدم معطيات شاملة ودقيقة عن اتجاهات النمو السلمي للطبقة العاملة، وتظهر قصورا فادحا في التعبير عن الاتجاهات الفعلية لهذا النمو، فان بعض المؤشرات المتعلقة بالمزايا النوعية المكتسبة في السنوات الاخيرة، يمكن الحصول عليها من المصادر الاحصائية المتوفرة بحدود مقبولة نسبيا. وهذه المؤشرات تظهر ان هناك تحسنا ملموسا على صعيد تطور الصفات النوعية للطبقة العاملة بمختلف كتلها وشرائحها. ولعل ابرز هذه المؤشرات هي:

١ ـ تزايد مظاهر التجمع والتمركز العمالي في مؤسسات كبيرة

تظهر دراسة اعدتها مؤسسة الضمان الاجتماعي، حول مراحل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي خلال السنوات ١٩٨١/ ١٩٨٥، ان هناك اتجاها عاما نحو التجمع والتمركز للعمل في مؤسسات ذات حجم كبير. فالدراسة المذكورة تظهر ما يلي (٦٦):

ـ ان هناك ٢٠ مؤسسة كبرى تستخدم ٢٠٠ عامل فاكثر، وتضم ٩٠٠٠ عامل ومستخدم مأجور، اي بمتوسط استخدام يوازي ٤٥٠ شخصا للمؤسسة.

ـ هناك اكثر من ١٦٠ مؤسسة تستخدم ٥٠ شخصا فاكثر، تضم ٢٥ الف عامل ومستخدم ماجور، اي بمتوسط استخدام يوازي ١٥٦ شخصا للمؤسسة الواحدة.

ـ ثم هناك عمال واجراء مستخدمون في المؤسسات الحكومية، يعملون باجور مقطوعة او غير مصنفين على كادر الوظائف الحكومية او مرتبطين بعقود، وهؤلاء يبلغ عددهم ٤١ الف شخص (اي ضعف عددهم كما كانوا عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ وهو ٢٠١٢٠ شخص)، وهؤلاء يعملون ايضا في مؤسسات من الحجم الكبير.

ـ وهناك مؤسسات منتظمة غير محدد عددها تتبع للقطاعين العام والخاص تستخدم ١٠ اشخاص فاكثر، وتضم ١٣٢ الف مستخدم وعامل، في حين يبلغ عدد المستخدمين في مؤسسات منتظمة من الحجم المتوسط والصغير (اي ما دون ١٠ اشخاص للمؤسسة الواحدة) ٦٣ الف مستخدم وعامل باجور.

ان الارقام المارة تبرز اتجاهات التجمع والتمركز بشكل عام، اي لدى مختلف القطاعات؛ فماذا على صعيد القطاعات الانتاجية الرئيسية كالصناعة والكهرباء والانشاءات؟

عام ١٩٧٩ بلغ متوسط العمال العاملين في المؤسسة الصناعية الواحدة ٢٥ عاملا. واذا ما قارنا هذا الرقم بمتوسط الاستخدام للمؤسسة الصناعية الواحدة عام ١٩٦٧، والذي كان لا يتجاوز ٧ اشخاص للمؤسسة الواحدة، فانه يتضح ان هناك تقدما ملحوظا على صعيد مستوى التجمع في المؤسسة الصناعية الواحدة(٦٧).

لكن مؤشر المتوسط الحسابي لعدد المستخدمين لكل مؤسسة صناعية، على اهميته، لا يبرز بوضوح اتجاه التجمع والتمركز المتصاعد. خاصة اذا اخذنا بالاعتبار ان في خصائص النمو الرأسمالي التابع في بلادنا انبثاق كثرة كبيرة من المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة